الموضوع (03) – التحولات الدولية الجديدة و انعكاساتها على العلاقات الأور-مغاربية

يركز الموضوع الثالث، على التغيرات الدولية والتحولات الجديدة والتأثير الذي أحدثته على الساحة الدولية عامة وعلى الجماعة الأوربية ودول المنطقة المغاربية خاصة، في الاهتمام الأوربي بالمنطقة المغاربية ومقتضيات ضرورة زيادة التعاون نحو قيام المزيد من الشراكات الإقليمية والدولية التي توجه الخيارات الاستراتيجية خدمة للطرفين معا،وهو تعزيز وتكثيف عملية الشراكة الأورو مغاربية .

ويعتبر هذا (الـ) محور /الموضوع أساسي قبل عرض الأبعاد الأساسية لهذه الشراكات التعاونية على المستويات: السياسة الأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية. والسؤال الأساسي لهذا المحور هو: ماهي أهم التحولات الدولية الجديدة وأثرها على العلاقات الأورمغاربية؟

أولا كيف نحدد حدثا على أنه كبيرا في العلاقات/السياسة الدولية؟

يقول انصار النزعة ما بعد الدولية (Post-Internationalism) أن الاحداث الكبيرة من خلال نظرية الكايوس (الشواش) وتأثير الفراشة، هي مجرد رمز للظروف الأولية وان الأنظمة وأسس السياسية الدولية التي تخضع للتحول العميق لا تنهار فجأة، وأن انفجار الأحداث الكبرى تعتبر المرحلة الأخيرة كنتيجة لسلسة من التراكمات التاريخية والاسباب المعقدة التي شكلتها الاحداث الصغيرة، فعلى سبيل المثال جاءت الدولة الإقليمية بعد عملية طويلة الأمد ومعاهدة ويستفاليا كانت مجرد إعلان لبداية مرحلة جديدة قد تبلورت قبل هذا الوقت؛ ثم الحرب الباردة والنظام الذي استندت عليه لم ينهار فجأة في 1989، وإعلان نهاية الحرب الباردة جاء كمرحلة أخيرة لعملية معقدة، لازالت تخضع فيها الأسس للتغير في احداث تلت هذا الحدث (أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الازمة المالية العالمية 2008، احداث الربيع العربي)

هذه التحولات البنيوية العميقة التي مست أسس الترتيب العالمي في فشل السياسة المتوسطية الشاملة، أثرت على نمط العلاقات الاوربية المغاربية تباعا، فالأحداث الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة من قبيل تطور العملية الاندماجية في أوربا وتداعيات حرب الخليجن وغيرها من العوامل والمسببات، دعت إلى ضرورة تبني القضايا الأمنية كقضايا لها الأولوية ضمن الاهتمامات الاوربية في علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط، وهي الأولوية التي استدعتها ضرورة نابعة من التحول الحاصل في مصادر التهديد (تحول صراع شرق-غرب إلى صراع شمال جنوب)، والتحول الحاصل أيضا في مضامين وطبيعة ومصادر الخوف.

<u>أولا، تاثير نهاية الحرب الباردة على العلاقات الاوربية المغاربية:</u>

- أصبحت دول الاتحاد الأوربي تسعى منذ نهاية الحرب الباردة، لإعادة نفوذها الدولي في المناطق التي طانت تشكل محورا أساسيا للسياسات الاوربية التقليدية، وقد ترجمت هذه

السياسات بعد هذه الفترة في إعلان برشلونة كبداية لتدخل اوربي جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسط.

- أدى تغير موازين القوة داخل أوربا ، بعد تحقق الوحدة الألمانيةن وحسم قضية توسيع الاتحاد الأوربي لانفتاحه على دول وسط وشرق اوبا، إلى زيادة غحساس البعض بالحاجة على سياسة أوربية متوسطية جديدة لموازنة سياسة الاندفاع نحو الشرق والشمال وتعاظم النفوذ الألماني، وهنا نجد السياسة الفرنسية هي صاحبة المبادرات نحو جنوب المتوسط(عودة الديغولية).

- بروز نظريات واستراتيجيات جديدة في ظل في ظل التحوات في النظام العالي وعولمة الاقتصاد وتاثيراته السلبية على دول العالم الثالث، بالإضافة إلى بروز فكرة الدلة الحاجز او الدولة المحورية (خاصة في ظل التهديدات التي افرزتها بيئة مابعد 11 سبتمبر 2001)، وهي تعبر عن حالة الدول المغاربية التي تقع على خط التماس مع الشمال والجنوب في نفس الوقت (امتصاص التهديدات القادمة من الجنوب خاصة من الساحل الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا).

ثانيا، تاثير الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأحداث الربيع العربي على العلاقات الأورومغاربية:

- الحاجة على زيادة التعاون الأمني/الدبلوماسي في مجال مكافحة التهديدات اللاتماثلية (ترابط الشبكات اللاشرعية: الجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة)

- ضرورات زيادة التعاون وتوجيه المزيد من المبادرات الاقتصادية (المعاملات التجارية، المعونات، زيادة الاستثمارات).

- الدعم للعمليات الديمقراطية: محاولة دعم الجماعات العلمانية ضد التيارات الدينية للحكم.

- توجيه المزيد من السياسات الناعمة في ظل التحديات التي يفرزها التصادم الحضاري بين الضفتين، فيما يسمى الإسلاماوية واليمين المتطرف في أوربا)

يمكن القول أن مجموع التحولات والتحديات التي أقر بها الطرفان المغاربي وخاصة الطرف الأوربي الذي تولد لديه شعورا باللاأمن الناتج عن مصادر خوف غير عسكرية أو مصادر ذات طبيعة اقتصادية اجتماعية وثقافية، زادت من اهتماهاته بالمنطقة المغاربية منذ إعلان برشلونة 1995، نحو توجيه المزيد من السياسات التي تقتضي ضرورة قيام شراكة وتعاون إقليمي دولي يتجه نحو خيار استراتيجي، يعزز/يكثف من عمليات هذه العلاقة بين الضفتين على عدد من المستويات/الأبعاد الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية. وهو مايشير إلى أهمية العامل الأمني في توجيه سياسات الشراكة/التعاون.